

## خبراء: حتمية إصلاح أنظمة التقاعد بالمغرب من أجل الحفاظ على ديمومتها

الذي يأخذ بعين الاعتبار القدرة التمويلية للمشغلين ومساهماتهم، والوضعية الاقتصادية للمغرب، وكذا توفير معدل تعويض عادل يزاوج بين المساهمة والاستفادة.

كما شدد على أهمية دور الدولة في هذا الإصلاح كمشغل ومساهم في الحفاظ على الأمن الاجتماعي والاقتصادي، مشيرا إلى ضرورة مساهمة الجميع في إصلاح أنظمة التقاعد التي تحتم إجراءات متعددة تهم على الخصوص الجانب المؤسسي. من جانبه، أكد العربي الحبشي عضو المكتب المركزي للفدرالية الديمقراطية للشغل على أن أنظمة التقاعد بالمغرب تعيش عدة مشاكل ترجع على الخصوص إلى ضعف البنية الديمغرافية وتعدد الأنظمة وكثرة الصناديق، وكذا لعدم



شمول القطاعات غير المهيكلة في التقاعد. كما أشار إلى هشاشة التوازنات المالية للصناديق وسوء التدبير الذي عرفته هذه الصناديق وغياب رؤية استشرافية للإصلاح في السابق، مبرزا أن ذلك يحتم إجراء الإصلاح بمنهجية تشاركية وبطريقة شمولية.

من جهته، أكد السيد عبد العزيز نيهو مدير التخطيط بالندوبية السامية للتخطيط أن كل إصلاح لأنظمة التقاعد ينبغي أن يراعي ديمومتها، والنمو الديمغرافي السريع، وأن يباشر إصلاح الجانب المؤسسي، مشددا على ضرورة تجسير الفوارق بين المستفيدين.

أكد المشاركون في ندوة نظمتها حزب الحركة الشعبية، على حتمية إصلاح أنظمة التقاعد بالمغرب.

وأبرز المشاركون في الندوة التي ناقشت موضوع «أنظمة التقاعد بين حتمية الديمومة وأفاق الإصلاح المعلماتي والبنوي»، أن إصلاح هذه الأنظمة ينبغي أن يتم وفق مقاربة شمولية تعتمد إشراك جميع المعنيين به خاصة الأطراف الاجتماعية.

وفي هذا الصدد، أكد امحمد العنصر أن إصلاح هذه الأنظمة يندرج في إطار البرنامج الحكومي والأوراش الإصلاحية المعتمدة، مشيرا إلى أن الإصلاح ينبغي أن يتم عبر المقاربة التشاركية وبتعميق الحوار بين المعنيين به. ودعا السيد العنصر إلى تضافر جهود

الجميع من أجل تحقيق إصلاح حقيقي، مبرزا أهمية وضع منظومة الإصلاح وفق مقاربة شمولية للحماية الاجتماعية. من جهته، أكد ادريس الأزمي الإبريسي الوزير المكلف بالميزانية على ضرورة إصلاح أنظمة التقاعد بالمغرب الذي يعتبر محل إجماع بفعل المقاربة التشاركية التي اتبعت والتي أفضت إلى وحدة في التشخيص ما يساعد على إعداد سيناريوهات قابلة للإنجاز.

وشدد الوزير على ضرورة العمل من أجل ديمومة الصناديق وأن توسيع قاعدة الاستفادة يعتبر من الإجراءات التي يمكن اعتمادها، مشيرا إلى الإطار المرجعي للإصلاح